

# **السياسة : حفظ وتطور وعلم**

**د. كمال المَنْوِي**

**تقديم :**

ما إن اجتمع الناس ، حتى ظهر النشاط السياسي . وصارت السياسة تؤثر على حياة كل عضو من أعضاء الجماعة ، سواء شارك أم لم يشارك ، في جمادات حياتها السياسية . ولا غرو في ذلك ، فالمجتمع البشري لا بد له من سلطة تجنبه منطق الغاب ، بتنظيم حياة الأفراد وضبط علاقاتهم المتبادلة ، ومعاقبة المعتمي منهم ، وفض ما يثور بينهم من منازعات ، ودرء الأخطار الخارجية عنهم . فكان بعد السياسي للوجود الإنساني إذن ، أكثر أبعاده أهمية ، من حيث تحكم السياسة في الأوضاع الأخرى ، التي يحيا المرء في إطارها .

هذه الظاهرة ، قادت أرسطو إلى اعتبار الإنسان « حيواناً سياسياً » ، واعتبار السياسة « سيدة العلوم قاطبة » . وهو في طرحه لهذه المقوله الأخيرة ، لم يقصد أن يكون توجيهه الشؤون السياسية توجيهاً علمياً ، ولكنه كان يتطلع إلى تقرير حقيقة هامة ، مؤداها أن المعرفة السياسية جوهرية لفهم المحيط الذي نعيش فيه؛ إذ نراه يقول: « إن السياسة تقرر ما نفعله ، وما ينبغي أن نحجم عن فعله ». .

وزعم إن السياسة غدت « دراسة متخصصة » ، وقد تبألت مكانها بين العلوم الاجتماعية ، إلا أن هناك من يستغرب ذلك ويستكثره ، بدعوى أن كل مهتم بالشؤون العامة عليم بالسياسة ، أو بأن السياسة نشاط مرتب ، وبالتالي لا تستأهل الدراسة .

من ثم ، فإن قضية « كنه السياسة » جديرة بالنقاش . هذا ما تتصدى له الدراسة الحالية ، فتعرض لأصل الكلمة سياسة و معناها . وتنتقل إلى بيان الأوجه المختلفة للسياسة ، وتتبع بعد ذلك تطور السياسة كعلم ، وتحاول أخيراً أن تلقي الضوء على العلاقة ، بين السياسة كعلم ، وبين العلوم الاجتماعية الأخرى .

## أولاً - السياسة: أصلها ومعناها:

كلمة «سياسة» تعرّب للمصطلح الانجليزي (Politics) وهذه الأخيرة ، مشتقة من اللفظ اللاتيني (Polis) بمعنى المدينة . وفي ذلك ، ما يوحى بأن الحكم بالسياسة نشأ من نطاق المدينة ، وليس في محيط العلاقات القبلية والأسرية المحدودة . وحيث أن لفظ (Polis) اغريقي قديم ، يغدو منطقياً ، تصوّر اقتران ميلاد السياسة ، كفكرون شاطئ ، مع ظهور دول المدينة الاغريقية (City-States) ، التي قامت فيها علاقات بين الأفراد ، لا تنبع على النظام الأبوي أو الدين أو القبيلة أو علاقة الدم ، وإنما على أساس السلطة السياسية .

وفي اللغة العربية ، يلاحظ أن كلمة «سياسة» اشتقاق من الفعل «يسوس» . و«سas» بمعنى معالجة الأمور . على أن البعض يرى أنها ليست عربية ، وإنما مغولية الأصل<sup>(١)</sup> .

وأياً كان أصل مصطلح «سياسة» ، فالأمر الذي لا شك فيه ، أنه جدُّ قديم ، وكثيراً ما يتربّد على ألسنة عامة الناس في مواقف الحياة اليومية . اذ نسمع من يقول : «ده راجل سياسي» و«خليلك سياسي» و«خده بالسياسة»؛ وهذه أقوال تشير الى وجِّه للسياسة ، يتمثّل في تصريف الأمور مع الغير بأسلوب قوامه الدهاء والاقناع . وفي الوقت ذاته ، نسمع عبارات ، تفيض كراهية وبغضاً للسياسة ، لما تتضمنه من صراع ومارسات تحتية . من قبيل تلك العبارات : «لا أؤمن بالسياسة» و«البعد عن السياسة راحة» . هذه النظرة ، تؤكد نغمة التنافس التي تعتبر الوجه الرئيسي للسياسة بمعناها الواسع .

وإذا تركنا جانبًا تصوّر العوام للسياسة ، وذهبنا نلتمس معناها في القواميس ، وجدنا أن معجم «روبير» يعرّفها بأنها «فن ادارة المجتمعات الإنسانية»<sup>(٢)</sup> . وحسب معجم «كاسل» ترتبط السياسة بالحكم والإدارة ، في المجتمع المدني<sup>(٣)</sup> . وتبعًا لمعلم العلوم الاجتماعية ، تشير السياسة الى الأفعال الإنسانية ، التي تتعلق بمحدث أو حسم الصراع حول الصالح العام ، وصالح الجماعات ، والذي يتضمن ، دائمًا ، استخدام القوة أو التضليل في سبيلها<sup>(٤)</sup> . ويذهب المعجم القانوني الى تعريف السياسة بأنها علم الحكومة ، أو أصول الحكم ، أو فن ادارة الشؤون العامة<sup>(٥)</sup> . وفي «لسان العرب» ، يقصد بالسياسة: القيام بالأمر ، و بما يصلحه ، والأمر هنا ، هو أمر الناس ، أو الحكم والدولة<sup>(٦)</sup> .

يبقى بعد هذا ، أن نوضح ، المقصود بكلمة سياسة لدى المفكرين وأهل الاختصاص . وفي هذا الصدد ، يمكن الحديث عن تيارات فكرية ثلاثة :

١ - الفكر الغربي (البورجوازي) : اهتم علماء السياسة الغربيون ، بتحديد معنى كلمة سياسة ، وتعددت التعريفات بهذا الخصوص ، وان كان يمكن التمييز بين اتجاهات رئيسية ثلاثة :

الاتجاه الأول ، وهو الأكثر شيوعاً: وينظر الى السياسة على أنها تتعلق بالأنشطة ، ذات الطابع السياسي . ومن ثم فهي تشير ، في نظر البعض ، الى السلوك المتعلق بمؤسسات وعمليات الحكم . هذا ، بينما يعتبرها

آخرون ، العملية التي يقتضها تعامل الجماعات البشرية مع مشكلتها ، وصولاً إلى أهدافها<sup>(٧)</sup> . وينذهب فريق ثالث الى القول ، بأن السياسة تنصب على التفاعلات الإنسانية ، التي تتضمن استخدام ، أو التهديد باستخدام ، القوة . ولعل خير من عبر عن هذه النظرة « جابريل الموند » إذ تبعاً له ، تصرف السياسة الى التفاعلات التي تحدث في كافة المجتمعات ذات الوجود المستقل ، والتي يتم بوجبها ، الاستطلاع بوظيفي التكيف والتوفيق داخل المجتمع وخارجه ، عن طريق الاستخدام الفعلي ، أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المنشروع<sup>(٨)</sup> . وينحو فريق رابع ، الى اعتبار السياسة ، كل ما يتصل بتوزيع الموارد ، داخل أية وحدة اجتماعية . - دولة ، مدينة ، قرية ، منظمة . بهدف اشباع حاجات أعضائها . هذا الرأي ، عبر عنه ، بشكل واضح ، كل من « هارولد لاسوبيل » ، و« ديفيد ايستون » . فطبقاً للأول ، يحصل جوهر السياسة ، في تحديد من يحصل على ماذا ، ومتى ، وكيف<sup>(٩)</sup> . أما ايستون ، فذهب الى أن السياسة ، تتعلق بعملية التخصيص السلطوي للقيم (authoritative allocation of values) . ففي أي مجتمع ، لا تكفي الموارد المتاحة لاشباع حاجات سائر الأفراد ، فيقوم جهاز الحكم بتوزيع الموارد ، على نحو يؤدي الى اشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات ؛ ويتم هذا التوزيع ، بوجب ما يصدره ذلك الجهاز من قرارات سلطوية ، أي ملزمة للمواطنين<sup>(١٠)</sup> .

الاتجاه الثاني : ويسلك أنصاره ، في تعريف السياسة ، مسلكاً قواماً طرح تساؤلات معينة ، من شأن الا جابة عليها ، توضيح الرؤيا حول المقصود بالسياسة . من هذه التساؤلات : كيف يتسمى للتنظيمات الإنسانية (جامعة ، مصلحة ، حزب ، دولة ، منظمة دولية) أن تكون وتستمر ، في ظل الضغوط والظروف المتغيرة ؟ كيف يتصور لأشخاص أو جماعات معينة ، أن تمارس نفوذاً أو سلطة على الغير ؟ ما هي العوامل المجتمعية ، التي تشكل وتساند أنماطاً مختلفة من النظم السياسية : ديمقراطية ، تسلطية ، شمولية<sup>(١١)</sup> .

ومن الجلي ، أن هذا الاتجاه لا يطرح تعريفاً محدداً للسياسة ، أي لا يقول إنها تعني كذا ، ولكنه يرى أن السياسة يمكن فهمها بشكل أفضل ، لو طرحت التساؤلات المشار إليها ، وغيرها ، وأجيبَ عليها بحيث تتسنى معرفة القوى الأساسية ، المشكلة والمحرك للمجتمع الانساني .

الاتجاه الثالث : يدعى أنصاره ، أن فهم السياسة يتحقق من خلال تحديد الجميع الكبرى للنشاط أو السلوك السياسي ، وفي هذا المقام ، نجد أكثر من وجهة نظر ، فالبعض يرى في السياسة كل ما يتعلق بالدولة ، باعتبارها شكلاً خاصاً للمجتمع البشري . ومن الناحية العملية ، يثور التمييز بين الدولة بمعنى الأمة (nation-state) والدولة بمعنى الحكومة (government-state) ؛ الأول يشير الى المجتمع القومي ، الذي ظهر في أوروبا . مع نهاية العصر الوسيط ، والذي أصبح اليوم أقوى التجمعات البشرية وأكثرها كمالاً واستقلالاً وتنظيمياً . أما الثاني ، فيشير الى الحكام والمحكومين في هذا المجتمع القومي : وليس يخفى ، أن هذا ينطلق من نظرية السيادة ، التي ظهرت وتبloorت مع نشوء الدولة القومية ذاتها . لقد تحدث أنصار هذه النظرية عن سيادة للدولة ، وسيادة داخل الدولة . وهاتان فكرتان تقابلان مفهومي « الدولة - الأمة » و« الدولة -

الحكومة » على الترتيب<sup>(١٢)</sup>. والمهم ، أن وجهة النظر ، التي تعتبر الدولة جوهر السياسة ، سادت قبل الحرب العالمية الاولى ، ثم أخذت تتراجع فيما بعد. حقاً ، ان هناك من لا يزال ينتصر لها ، على أن أولئك النفر يتمون أساساً ، الى القانون العام وليس الى علم السياسة . وطرح فريق آخر مقوله ، أن القوة (Power) هي لب السياسة ، ففي أي مجتمع بشري - كبير أو صغير ، بسيط أو معقد ، متخلّف أو متقدم - هناك حكام وحكومون ، هناك من يأمر ويقرر ، وهناك من يسمع ويطيع . ولا فرق لدى هؤلاء بين الدولة وبين أي تجمّع بشري آخر ، الا من زوايا كفاءة التنظيم الداخلي ، ودرجة الطاعة . وإذا كان ثمة اختلاف بين علماء السياسة ، حول تعريف القوة ؛ الا أن السنوات الأخيرة سجّلت نوعاً من الاتفاق بينهم ، حول النظر الى القوة السياسية ، على أنها علاقة بين أطراف أكثر منها صفة لطرف واحد . وعليه ، فإن القوة هي قدرة طرف ما (أ) على جعل طرف آخر (ب) يُؤيّد تصرفاً معيناً ، يفضله (أ) سواء أكان يريد له أم لا<sup>(١٣)</sup>.

ويدافع فريق ثالث عن الصراع (Conflict) ، كموضوع للسياسة . فالصراع حقيقة ملزمة لأي مجتمع ، بحكم اختلاف المصالح وندرة الموارد . هذا الوضع يستتبع تنافساً في سبيل تحقيق المصالح . ويعبر هذا التنافس عن ذاته ، في شكل صراع على المستويين ، الفردي والجماعي<sup>(١٤)</sup> .

ويُنتصر آخرون لصنع القرار ، باعتباره نشاطاً رئيسياً للقيادة ، يتعلّق باختيار حل ، أو سياسة معينة من عدة حلول أو سياسات بدائلة ، للتغلّب على ما يجاهه المجتمع من مشاكل<sup>(١٥)</sup> . ومهما يكن من أمر الجامع الأربعة ، المشار إليها آنفاً ، يُلاحظ أنها لا تتعارض مع بعضها البعض ، ولا تلغى أحدهما بقية الجامع . إذ يكن للمرء أن يزوج بينها ، فيقول : بأن السياسة صراع من أجل القوة ، لضبط عملية اتخاذ القرارات داخل الدولة فأعضاء المجتمع ، لهم مطالب كثيرة ومتعددة ، ويكافح الفاعلون السياسيون (Political actors) إماً في سبيل الوصول الى مركز صنع القرارات ، أو في سبيل التأثير على من يصنعنها .

كذلك ، ليس هناك تعريف صائب ، وأخر خاطيء ؛ وبالتالي ، ليس من الحكمة التشريع لأحد الاتجاهات الثلاثة المذكورة سلفاً ، ورفض الاتجاهين الآخرين ؛ وإنما المهم هو الاقرار بأن العملية السياسية تقضي فهماً لما تتضمنه سائر هذه الاتجاهات : كيفية تغيير الأفراد عن مطالبيهم ، المؤسسات والأساليب التي يضعها المجتمع ، للتعامل مع المطالب ، الوظائف التي تضطلع بها المؤسسات السياسية ، الدور السياسي الذي تؤديه المؤسسات غير السياسية ، كالأسرة والكنيسة ، عملية صنع وتنفيذ القرار ، ردود أفعال الناس على أعمال الحكومة ، تكتيكات الخلافة السياسية ، أسس الشرعية السياسية ، كيفية تقوم أداء الحكومة .

٢ - الفكر الماركي - الليني: طبقاً للنظرية الماركسية ، تعتبر السياسة أحد مكونات البنية العلوى ، الذي يفرزه نظر الانتاج ، بما يتضمنه من أدوات وعلاقات . وبالتالي فإن فهم السياسة في أي مجتمع - من يحكم ، وكيف يحكم ، وماذا يصنع - لا يمكن أن يتأتى إلا في ضوء الإمام بأوضاعه الاقتصادية . فالسياسة ترتكز على الاقتصاد ، أو هي خلاصته . وقد برزت السياسة الى حيز الوجود ، مع ظهور الطبقة ونشوء

الدولة بوصفها جهاز القمع والقهر ، الذي تستخدمه الطبقة المسيطرة اقتصادياً ، لإحكام قبضتها على الطبقة المضطهدة . وبهذا المعنى ، تمثل السياسة النشاط الرئيسي للدولة ، باعتبارها ميدان الصراع بين الطبقات ، من أجل السيطرة والقوة داخل المجتمع<sup>(١٦)</sup> .

إن المصالح الاقتصادية للطبقات تجد تعبيرها الكامل في السياسة . فهذه الأخيرة هي حلبة الصراع ، بين السادة والعبد في المجتمع العبودي ، بين نبلاء الأرض والأقنان في المجتمع الاقطاعي ؛ ثم بين الرأسمالية والبروليتاريا في المجتمع الرأسمالي . يقول لينين : «السياسة هي العلاقات بين الطبقات . هي المشاركة في شؤون الدولة ، توجيه الدولة ، مهام ومضمون نشاط الدولة »<sup>(١٧)</sup> .

على أن السياسة لا تعبّر عن العلاقات الطبقية فحسب ، بل تعّبر ، أيضاً ، عن العلاقات بين الدول والأمم . فنشاط أية دولة له بعد خارجي ، علاوة على البعد الداخلي ؛ وإذا كانت السياسة الداخلية هي ترجمة للأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية السائدة ، فالأمر كذلك بالنسبة للسياسة الخارجية . من ثم ، فإن الظواهر الدولية ، مثل الحرب والسلام والصراع والتعاون والاستعمار والاندماج ... الخ تحدّدُها اعتبارات اقتصادية - اجتماعية بالأساس .

ترتبط السياسة ارتباطاً وثيقاً بالأفكار والقيم السياسية للأفراد ، إذ بينما تعّبر السياسة عن العلاقات بين الطبقات وبين الدول ، فإن الأفكار تعكس تلك العلاقات ، وتتضمن الأفكار وجهات النظر بشأن الصراع الطبقي والثورة والنظام الاجتماعي والدولة وال الحرب والسلام . وتجد الأفكار تعبيراً عنها ، في الدساتير وبرامج الأحزاب وغيرها من التنظيمات السياسية .

وتتوقف طبيعة الفكر السياسي ، في المجتمع الظبقي ، على مصالح الطبقة التي تبنيه . فالطبقة المستغلة (بكسر الغين) تُحاول ، بمساعدة الأفكار السياسية ، أن تبرر سيطرتها وتدعم قوتها الاقتصادية ، التي تحدّد طبيعة أفكارها . أما الطبقة المستغلة (بفتح الغين) فتحتضر فكراً سياسياً ، يؤكّد الحاجة إلى الإطاحة بالنظام القائم ، وخلق مجتمع جديد متحرّر من الاستغلال . إن الايديولوجية السياسية للمضطهدين ، هي ايديولوجية الصراع الثوري ، أو إزالة القديم وخلق الجديد . ويعرف عالم اليوم ايديولوجيتين على طرفي نقیض : فهناك ايديولوجية الطبقة العاملة ، التي تضغط على مفاهيم الأمية البروليتارية : وحدة وتعاون كل القوى التقدمية في صراعها المشترك ، من أجل السلام والديمقراطية والاشتراكية . تقابلها ايديولوجية الطبقة الرأسمالية التي تستهدف تبرير النظام الرأسمالي والإبقاء عليه . الأولى ذات أساس علمي ، حيث تعتمد على قوانين التطور الاجتماعي ، وتتفق مع مصالح البشر ، يعكس الثانية تماماً<sup>(١٨)</sup> .

وبرغم أن السياسة تحدّد بنظام الانتاج ، الا أن الماركسية لا تراها متغيراً سلبياً ، اذ قد تمارس السياسة بدورها ، تأثيراً على الاقتصاد ، وعلى مجرى التطور الاجتماعي . فتطور قوى الانتاج يهدّد الأرضية للتغيير

النظام الاجتماعي . ويتتحقق هذا التغيير من خلال النشاط الوعي الذي يمارسه الأفراد ، وتوجهه السياسة . من هنا ، فإن حسم قضايا الاقتصاد والانتاج ، يجب أن يكون من منظور طبقي سياسي . يقول لينين : « بدون اقتراب سياسي ملائم ، فإن الطبقة لا تستطيع الاحتفاظ بقوتها السياسية ، وتعجز ، وبالتالي ، عن حل مشاكلها الانتاجية »<sup>(١٩)</sup> . هذا المنهج يحكم نشاط الأحزاب الشيوعية؛ ففي سبيل حل المشاكل الاقتصادية والتنظيمية ، ينطلق الحزب الشيوعي السوفييتي مثلاً ، من مصالح كل الشعب العامل . وهذه المصالح ، هي التي أملت إعادة تنظيم الاقتصاد السوفييتي ، على أسس اشتراكية ، كالتصنيع والزراعة الجماعية ، أضف إلى هذا أن السياسة تؤثر على بقية صور الوعي الاجتماعي: القانون ، الأخلاق ، الفن ، الدين ، الفلسفة ، والعلم . إنها تحمل كل هذه الأشكال ، وتعطيها مذاقاً طبيقياً ، وجعلها أدلة تخدم طبقة بعينها .

وحق يفهم المرء السياسة فهماً حقيقياً ، ويصبح مشاركاً ايجابياً في المجتمع ، لا تكفي معرفته بأسسها النظرية ، اي بقوانين التطور الاجتماعي (المادية التاريخية ، المادية الجدلية ، والصراع الطبقي) ، وإنما ينبغي ان يراها في التطبيق أيضاً . لا عجب ، والأمر كذلك أن نجد المؤلفات السوفيتية ، حول «أصول علم السياسة» ، تشتمل على جزء نظري يناقش قوانين التطور الاجتماعي ، وجزء تطبيقي يتناول الدولة السوفيتية منذ ثورة ١٩١٧: عملية التحول الاشتراكي ، أسس التركيب الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي للمجتمع السوفييتي ، ودور الحزب الشيوعي في الداخل والخارج<sup>(٢٠)</sup> .

٣ - الفكر العربي - الاسلامي : السياسة ، لدى المسلمين ، مفهوم خصب متعدد الجوانب . ففقهاء الشرعية الاسلامية ، من حيث تحدّثوا عن موضوع الخلافة ، نظروا الى السياسة على أنها تتعلق بالحكم ، في المقام الأول . يقول الفخر الرازي : «السياسة رياضة ، وعلم السياسة هو علم الرياسة»<sup>(٢١)</sup> .

ولما توطّد مركز الخلافة ، واتسعت آفاق الدولة الإسلامية ، وانضوت تحت لوائها شعوب متباعدة الثقافات ، شارت مشاكل وقضايا ، اقتضت أن تتجاوز السياسة دائرة الجدل الامامي . فظهر ما سُمي «السياسة الشرعية» ، التي تعني تدبیر أمور الراعي والرعية ، بما يتافق والشرع<sup>(٢٢)</sup> . وتحت تأثير الكتابات الأرسطوطالية نجد الفلاسفة المسلمين يعلنون السياسة فرعاً من فروع الحكمية العملية . فطبقاً لأرسطو ، قد تكون غاية المعرفة لذاتها (وهذه هي المعرفة النظرية) ، وقد تكون بهدف التوصل إلى تفضيل سلوك معين (وهذه هي المعرفة العملية) . وإذا استهدفت المعرفة العملية سلوكاً خيراً للفرد ، اعتبرت أخلاقاً؛ وإذا استهدفت سلوكاً خيراً للعائلة ، كانت اقتصاداً ، وإذا استهدفت سلوكاً خيراً للدولة كانت سياسة<sup>(٢٣)</sup> . ويتبدّى تأثر الفلسفة الإسلامية بهذا التصنيف ، لدى الفارابي وابن سينا . فالفارابي ميّز بين الفلسفة النظرية ، (ومناطها معرفة الأشياء التي لا يمكن خلقها أو تغيرها) ، وبين الفلسفة العملية ، (ومناطها بما يمكن خلقه أو تعديله) . وميّز ، في شأن الفلسفة العملية ، بين الأخلاق (الفن الخلقي) والسياسة (الفن الملكي أو المدني)؛ واعتبر هذه الاخيرة سيدة العلوم قاطبة ، وأخضع لها كافة القضايا الفلسفية الأخرى<sup>(٢٤)</sup> . على أن ابن سينا

كان أقرب من الفارابي إلى الأخذ بالتقسيم الأرسطي للحكمة العملية. حيث قسمها إلى: الأخلاق ، وسياسة المنزل . وسياسة المدينة<sup>(٢٥)</sup>.

أما أخوان الصفا . فقد سلّكوا السياسة ضمن الإلهيات ، وتحدّثوا عن خمسة أنواع لها هي : ١ - السياسة النبوية التي يضطلع بها الانبياء والرسل . اذ يضعون التواميس والسنن الزكية ، ويادّعون النفوس المريضة من البيانات الفاسدة . ٢ - السياسة الملوكية ، التي يقوم بها خلفاء الأنبياء ، الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر . ٣ - السياسة العامة ، وهي الريادة على الجماعات . ٤ - السياسة الخاصية ، وهي معرفة الإنسان بكيفية تدبير أمر منزله . ٥ - السياسة الذاتية ، ومدارها معرفة الإنسان لنفسه وأخلاقه ، وتقدّم أقواله وأفعاله<sup>(٢٦)</sup>.

وربط ابن خلدون السياسة بالعمران الذي تعتبر الدولة صورته . فحيث يوجد اجتماع بشري ، توجد السياسة . فالباعث على الانقياد في عالم الإنسان ، يحصل في الفكرة والسياسة . وتحدّث ابن خلدون عن صور ثلاث للسياسة : ١ - السياسة الطبيعية ، التي يقصد بها حل الكافية على مقتضى الغرض والشهوة . ٢ - السياسة العقلية ، وتعني حل الكافية على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدينية ، ودفع المضار ، وبالتالي يحصل نفعها في الدنيا فقط : وهي على وجهين : أحدهما يراعي فيه المصالح العامة ، ومصلحة الحاكم في استقامة ملكه . بصفة خاصة . وثانيهما يراعي فيه مصلحة السلطان ، وكيف يستقيم له الملك مع التهر والاستطالة . وتكون المصالح العامة في هذه تبعاً . هذه السياسة العقلية ، هي سياسة سائر الحكام ، سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين : وان كان الحكام المسلمين يجرون منها على ما تقتضيه الشريعة الإسلامية ، بحسب جدهم . ٣ - السياسة الشرعية ، التي تعني حل الكافية على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدينية الراجعة إليها . هذه السياسة يحصل نفعها في الدنيا والآخرة ، لعلم الشارع بالمصالح الدينية والاخروية<sup>(٢٧)</sup>.

## ثانياً: الأوجه المختلفة للسياسة :

يمكن النظر إلى السياسة ، كنشاط فكري ثقافي من جانب ، وكعمل سياسي من جانب آخر ، وكعلم من جانب ثالث<sup>(٢٨)</sup>.

### ١ - السياسة كنشاط فكري : يمكن الهدف الأصيل للسياسة في الممارسة السياسية .

وهنا تظهر أهمية التعليم ، الذي يطور من قيم ومشاعر المواطنة ، بحيث يصبح الفرد قادرًا على العمل السياسي . ان الفرد لا يمكن أن يصبح مشاركاً سياسياً ايجابياً دون تعلم المبادئ والفنون السياسية ، القيم التي يرتضيها المجتمع ، كيفية تجسيدها في المؤسسات ، واستراتيجيات وتقنيات الحركة . ان الأفكار السياسية ترتبط بالتعلم ، ولكنها لم تصدر ، في أغبلها ، عن مفكرين يعيشون في أبراج عالية . لقد توّلّ أفلاطون

وأرسطو التدريسيين في الأكاديميات الاغريقية ، في الوقت الذي كانا فيه متعمقين في السياسة ، إلى حد كبير . وأعدم سقراط - النموذج الكلاسيكي للمعلم السياسي الحركي - بدعوى أن أفكاره مفسدة لعقول الشباب . لقد كان أسلوبه في التدريس نقدياً ، يُظهر أخطاء الحكم ، ويرمي إلى تنوير المحكومين .

هذا التعليم النقدي ، وإن كان نشاطاً فكريًا بالأساس ، يمكن أن يسفر عن نتائج عملية . من حيث يكشف النقاب عن مطالب وأخطاء الحكم . فتنشط الحياة السياسية ، وتزدهر المعارضة . ويتغير النظام السياسي إلى الأفضل . إن تدريس السياسة ذو طبيعة سياسية ، ومدرسون السياسة مفكرون ، ناقدون . مرتبون بالحياة العامة . وبالمثل ، فإن فلسفه السياسة أمثال : هوبر ، ولوك ، وكذلك ماركس ، ولينين ، وماو . قد زاروا جواً بين الفكر السياسي والحركة السياسية .

إن المفكر أو المثقف السياسي قد ينشد مجرد اصلاح الوضع القائم ، وقد يود تغييره جذرياً . سواء أكان اصلاحياً أو راديكالياً ، فإنه ينطلق من المبادئ ، لتحديد وبيان النظام السياسي المناسب . بعبارة أخرى ، انه لا يستطيع أن يعمل ، دون رؤية لما هو كائن ولما يجب أن يكون . لا عجب إذن ، أن نجد المثقفين السياسيين أكثر ميلاً من غيرهم إلى مناقشة ما يؤمن به الناس من قيم ، وما يفعلونه لبلوغها . هذا النقاش يعمق من فهم واقع الممارسة السياسية ، بآيجابياتها وسلبياتها ، ويشكل جزءاً لا يتجزأ من المعرفة السياسية .

لقد كان كثيراً من مفكري السياسة مصلحين . اذ حاولوا ، من خلال المشاركة في الحياة السياسية ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، تصحيح الوضع القائم . فمثلاً ، اشغل لوك بتقوية سلطة البرلمان على حساب الملك ، ووجد أنصاره ، فيما طرحه من أفكار ونظريات ، حججاً قوية تساند تحركهم السياسي . ويمثل ماركس التقليد الثوري ، اذ تناول مسائل الفلسفة والاقتصاد والاجتماع والسياسة ، بأسلوب نقدي خلاقٍ ؛ وتبعاً له ، ليس ثمة انفصام بين حياة التعلم وحياة العمل السياسي الثوري . لقد أكد أن التحول الشامل في الحياة الاجتماعية ضروري لتطوير الواقع السياسي ، وحاول اقناع العمال بأفكاره ، ليجعل الثورة حتمية .

وأياً كان المنظور الذي ينتصر له المثقف سياسياً - بمعنى هل هو اصلاحي أم ثوري - بدأ الجانب الفكري للسياسة مع الفرد الذي يريد ان يعرف ما هي السياسة ، وما هي قضايا مجتمعه ، وكيف يستطيع تغيير الأشياء .

٢ - السياسة كنشاط سياسي : لا تختلف نظرية المثقف أو المفكر للسياسة كثيراً ، عن وجهة نظر السياسي (Politician) إليها ؛ فالأخير يتم بما يحدث ، أكثر من اهتمامه بما هو نظري ، عكس الأول . إن السياسي تعنيه ، أساساً ، ممارسات القوة ؛ فهو يحتاج إلى القوة ، ويريد استخدامها ؛ وهو ينظر إلى المسرح السياسي ، بنفس منظار الرجل العسكري لمسرح العمليات ، حيث يعني انتصار طرف ما خسارة الطرف الآخر . وبالتالي ، فإن نموذج السياسي عبارة عن استراتيجية تحدد مجال الحركة ، الذي يعكس أقصى احتلالات

النجاح . انه يفاضل دائمًا ، بين المكسب والخسارة ، بين المدح العامة والتکالیف العامة . وهو يقوم استراتيجهته بلغة التأیید والأصوات والمناصب . وحقی یکسب القوة ويستخدمها ، عليه أن يكون قادرًا على معالجة القضايا المعقدة ، والمواقف الصعبة . ومع أن اهتمامات المفكّر أو المثقف ، من طبيعة نظرية ، على نحو ما رأينا سلفاً ، إلا أنه يمكنه ان یصبح سیاسیاً ، اذا وضع هذه الاهتمامات في خدمة قضية ، أو مصلحة ما . انه یستطيع ، بآفکاره ، أن یلعب دوراً حیویاً في تشكیل أو خلق مؤسسات سیاسیة جديدة .

خلاصة القول ، ان عالم السیاسي هو الحاضر والغد القريب . أما المفكّر فيعنيه الماضي والحاضر والمستقبل .

٢ - السياسة کعلم : تنبغي الاشارة ابتداء ، الى أن القول بعلم السياسة لا یعنی مطلقاً ان العمل الحكومي ينطاط بالعلماء ، أو أنه يتم وفقاً لمعرفة علمية . ولكن السیاسي بعد أن یتّخذ قراراً بعمل شيء ما ، یواجه مشكلة أيّ الوسائل أفضلي لتحقیق هذا الشيء . هنا فقط ، وبدرجات مختلفة ، تظهر المماضلة بين علم وآخر ، حسب طبيعة الشيء المراد تحقیقه . فلو كان القرار بصناعة قنبلة هيروجینية مثلاً ، فمن المتوقع ، ان يكون لعلماء الطبيعة دور بارز . واذا كان القرار بتعديل الدستور ، تبرز أهمية الاصمام ، الذي يمكن أن یقدمه علم السياسة .

ويرى البعض أن السياسة فن وليس علمًا ، من حيث یصعب أو یستحیل التنبؤ المطلق بالأحداث ، أي بأن سبباً سوف يحدث بنتیجة معينة . دراسة السياسة ، هي دراسة للأفراد والمؤسسات . وهؤلاء وتلك عرضة للتغير دائمًا ، غالباً ، ما لا یکن التنبؤ بسلوك البشر ؛ وبالتالي ، لا یکن التوصل الى قوانین سیاسیة عامة ودقيقة وثابتة ، مثل القوانین الطبيعية .

وعلى خلاف هذا الرأي ، یذهب أغلب علماء السياسة الى أن السياسة فن وعلم . هي فن ، حينما يمارسها الساسة وهي علم ، حينما یعکف البعض على دراسة هذا الفن ومارسيه . وينطلق هؤلاء من النظر الى البحث العلمي على أنه إحلال المعرفة محل الانطباعات ، أي جمع معلومات موثوق بها ، يمكن على أساسها تفسیر ما حدث وما یحدث ، مع امكانية التنبؤ باحتمال حدوث تطور ما في المستقبل . فالمنهج العلمي سلسلة من الخطوات : وضع الفروض ، وجمع معلومات امبيریقية ، وتصنیف المعلومات ، وتحليلها لاختبار صدق الفروض ، والوصول الى تعمیمات بشأن علاقات السببية ، أو العلاقات الارتباطية بين المتغيرات . وتفترض المنهجية العلمية ، أن النتائج التي خلص اليها باحث معین ، لا بد أن يصل اليها باحث آخر ، اذا استخدم نفس الاجراءات ونفس البيانات .

ويؤكد هذا الفريق ، أن السياسة کعلم ، تسعى الى إحلال المعرفة (المعلومات التجربیة) محل التصورات الذاتیة . وهي لهذا ، تعنى بالفروض والصدق والتجربة والتفصیر والقوانين ، ان المعرفة السیاسیة ، تبعاً لهم ، هي معرفة حقيقة وترانکمية ومفيدة .

ومع أتنا ننتصر للرأي الثاني ، القائل بأن السياسة علم ، إلا أتنا نود أن نلتف النظر الى أن علم السياسة لم يبلغ بعد درجة الدقة ، التي بلغتها العلوم الطبيعية . وإذا كان يصعب القطع ما اذا كان يصل الى ذلك في المستقبل أم لا ، يمكن القول باطمئنان ، ان المعرفة السياسية تنمو باستمرار ، وان علم السياسة يواصل تقدمه في فهم كل ما هو سياسي . وأياً كان التباين بين الأوجه المختلفة للسياسة ، فالذى لا شك فيه ، أن ثمة قدرأ من التداخل فيما بينها . وبيان ذلك ، ان تقوم السياسة العامة ، حسب المبادء والنظريات ، يقدم خلفية فكرية للذين يشاركون ايجابياً في الحياة السياسية ، وفي هذا الصدد ، فان عدداً لا يستهان به من الساسة مثقفون ، ينتقدون ما هو قائم ، ويطرحون تصورات من أجل تطويره . كذلك ، فان السياسة كعلم ، لها أهميتها البالغة ، بالنسبة للساسة ، اذ يستفيدون من نتائج البحوث التي يجريها علماء السياسة . أضف الى هذا وذاك ، أن التراث النظري السياسي يشكل جزءاً لا يتجزأ من علم السياسة ، فضلاً عن أن الساسة أنفسهم ، يشكلون مادة البحث السياسي ، ويمكن أن تساعدهم خبراتهم وأقوالهم في صياغة وتقوم النظريات .

### ثالثاً: تطور السياسة كعلم<sup>(٢٩)</sup>

سيطر على تطور علم السياسة تقليد معين ، يشكّل طريقة تناول دارسي السياسة ل الموضوع . ويقصد بالتقليد هنا ، الأشكال المؤسسة والأنماط الفكرية وأساليب الجدل . مما حدث في التاريخ الغربي بالذات ، أعطى علم السياسة أهدافه ومناهجه . انه ، في قول آخر ، قدّم للعلم السياسي مخزوناً من المؤسسات والأفكار السياسية يفيد ، دون ريب ، في اجراء المقارنات واستخلاص النتائج . من ثم يصعب فهم العلم دون إلمام بالتاريخ .

فعلى الصعيد المؤسسي ، قدمت الخبرة الاغريقية نظرية الديقراطية المباشرة - الذي أخذت به أثينا ، ورنت اليه أبصار أجيال لاحقة - والتعابير بين وحدات سياسية مستقلة (عالـ دولـ المدينة الذي أثـرـ بـدرـجـةـ أوـ بـآخـرـ ، على تـطـوـرـ عـالـ الدـوـلـ الـقـومـيـةـ الـحـدـيثـ ) ، ثم تـوـعـ الأـشـكـالـ السـيـاسـيـةـ فيـ دـوـلـ الـمـدـنـةـ ، وـمـاـ يـعـنـيهـ هـذـاـ التـنـوـعـ مـنـ إـثـرـاءـ لـتـحـلـيلـ السـيـاسـيـ المـقـارـنـ .

أما الخبرة الرومانية ، فأعلت من شأن الجانب القانوني للحقيقة السياسية . ومع الرومان ، أصبح القانون ولا يزال جزءاً لا يتجزأ من الجسد السياسي . والي هذا ، تُظهر مراجعة القاموس السياسي الحديث مذاقاً رومانياً لماهيم سياسية كثيرة ، من قبيل: الدولة ، والأمة ، والحكومة ، والجمهورية ، والاستعمار ، والدستور ، والمواطن ، والحرية .

وعرف العصر الوسيط - علاوة على نظم التمثيل السياسي - سلطة دينية ، تحصلت لها الهيمنة على السلطة الزمنية؛ وكان الصراع بين السلطتين محور اهتمام السياسة ، فكراً ومارسة . ومع أن جذوة الصراع قد انطفأت مع علمنة الفكر ، التي واكبـت ظـهـورـ الدـوـلـ الـقـومـيـةـ ، إلاـ أـنـ الـحـلـولـ الـعـمـلـيـةـ الـتـبـاـيـنـةـ لـمـشـكـلـةـ اـزـدـوـاجـ السـلـطـةـ

أضحت جزءاً من التراث السياسي العربي. بل ان تيار العلمنة، لم يقف عند حد العلاقة بين الكنيسة والدولة، بل تجاوزها الى مسائل الحقوق والواجبات المدنية، والعصيان المدني ، والثورة .

هكذا ، يتضح أن نظام الدولة القومية مدين للماضي ، إلا أنه ، في حد ذاته ، يمثل فصلاً جديداً في التاريخ السياسي الأوروبي . فالدول الحديثة بناها قادة أقوياء ، بمعاونة نفر من عمالقة الفكر السياسي ، الذين طرحوا مفاهيم جديدة ، في مقدمتها فكرة القومية ؛ وأحيوا مفاهيم جديدة ، على رأسها مفهوم الديمقراطية ؛ وكل المفهومين صار جزءاً من نظام الدولة الحديث .

ان التطور المؤسي ، الذي عرضنا له بايجاز شديد ، زامله فكر سياسي يبرر ما هو قائم ، ويدافع عنه ، أو ينبري له بالنقد مع وصف العلاج لقد بدأ أعظم حوار فلسفياً في أثينا قبل الميلاد . صحيح أن حضارات الشرق الأدنى حققت نجاحاً ملحوظاً في بناء المؤسسات السياسية ، وصحيح كذلك أن هذا البناء السياسي كان له سنه الفكري ، غير أن الفكر السياسي ، في أثينا بالذات ، بلغ أوجه من التجريد والعمومية على أيدي سocrates وأفلاطون وأرسطو . لقد وضع كتاباتهم أساساً للبحث السياسي ، ما تزال قائمة : فالسؤالات التي أثاروها ما تزال تثار ، ومنهاجي تفكيرهم لا زال لها أتباعها ومعارضوها (النهج المثالي الفلسفي الإلاطوني ، في مواجهة النهج الواقعي العلمي الأرسطي) . لقد ميز فلاسفة الإغريق ، بين البعد السياسي والأبعاد الأخرى للوجود الفردي والجماعي ، ونبهوا الى المشاكل ، المقترنة بشنائة الفرد - الدولة ، وهي الشنائة التي تعني أن أيّاً من الطرفين لا معنى له دون الآخر ، وفي هذا الخصوص ، يصعب الحديث عن معنى المواطن ، وما تربته من حقوق والتزامات بعيداً عن الفكر الإغريقي . كذلك كان الإغريقي أول من واجهوا مشكلة العلاقة بين ما هو كائن ، وما يجب أن يكون ، وهي مشكلة مرکزية في الدراسة السياسية .

وطرح فلاسفة العصر الهيليني وأوائل العصر الروماني أفكاراً تستحق التسجيل . فيبينما دافع الإغريق عن الارتباط العضوي بين الفرد والدولة راح الفلسفة الرواقيون - لا سيما بعد أن تتصدع نظام دول المدينة يطرحون مقوله الانفصال بين الفرد والمجتمع السياسي ، مقدمين بذلك ، الى الفكر السياسي ، مفاهيم الفردية والمساواة بين الناس . بل انهم أكدوا أن عضوية الفرد في المجتمع الشري ، عموماً ، أهم بكثير من عضويته في مجتمع سياسي بعينه . لقد تحدثوا عن فكرة « حالة الطبيعة » ، باعتبارها سابقة على ، أو نقية للمجتمع المدني ، وعن مفهوم « القانون الطبيعي » ، باعتباره منحة الآلهة ، تضع قواعد سلوكية عامة ينبغي أن يراعيها البشر في كل مكان وزمان . وما من شك ، في أن هذه الأفكار كانت لها أهميتها في تطور الامبراطورية الرومانية والعالم السياسي ، خلال العصر الوسيط والفكر السياسي الحديث .

وبرغم تواضع الانجاز الفلسفي للرومان ، اذا قيس بما قدمه الإغريق ، إلاأن خبرتهم السياسية أثرت على الفكر السياسي ، ذلك أن التاريخ الروماني ، بامتداده وتراثه ، زود المفكرين السياسيين ، بسابق وأفكار تساند تصوراتهم ، كما نقل الرومان كثيراً من الأفكار السياسية للأقدمين الى العصرين الوسيط والحديث .

---

والى هذا كله ، فان النظام القانوني الذي تفتقت عنه العقلية الرومانية ، أدى بالفكر السياسي ، فيما بعد ، الى الاهتمام بالبعد القانوني للظاهرة السياسية . وحفل العصر الوسيط بحوار فلسفى خصب ، بشأن العلاقة بين الكنيسة والدولة ، تكون أهميته في إعلان فكرة أن الإنسان عالمين : الجسد والروح ، بحيث لا يسوع إخضاعه لسلطان الدولة فحسب ، بل لسلطان الكنيسة أيضاً . هذه المقوله ، كان لها تأثير على المفاهيم الحديثة ، بخصوص حرية الفرد وخصوصيته . كما أن مفاهيم توزيع السلطة ، والتتمثل السياسي ، واستقلال القضاء ، ترتد بجذورها الى مؤسسات وأفكار نظام الأقطاع ، الذي عرفه العصر الوسيط .

لقد واكب نشوء الدولة - القومية في العصر الحديث ميلاد أفكار سياسية ، منها ما وقف عند حد التبرير والدفاع عن الوضع القائم (مكيافيلي وبودان وهوبز) ، ومنها ما سعى الى تعديله وتطويره (لوك ، بنتام) ، ومنها ما استهدف تقويه أو تجاوزه (ماركس ، باكونين ، كرو بتكلين) . إنّ ما أثاره هؤلاء من استفسارات ، وما قدموه من إجابات ، وما توسلوا به من مناهج وأدوات (المنهج التاريخي ، المنهج المقارن ، الملاحظة المباشرة) ، لا يمكن بأي حال إنكار تأثيرها على الدراسة العلمية للظواهر السياسية .

واضح اذن ، ما تقدم : ان الاهتمام بدراسة السياسة قديمٌ ومستمر ، الا أن علم السياسة - بالمعنى الاكاديمي - شهد تطورات هامة قبل الحرب العالمية الأولى .

أولى هذه التطورات ، أمركة علم السياسة ، وما انطوى ذلك عليه من فصل بين القانون والسياسة ، ومحاولة ترسُّخ خطى العلم الطبيعي ، في تدريس المعرفة السياسية . ومن غير الممكن فهم دور الأميركيين في تطوير علم السياسة ، بعيداً عن الخبرة السياسية الأمريكية ، وأدبيات المواطنة الأمريكية ، والتغيير الذي ألم بالحياة الاقتصادية - الاجتماعية الأمريكية . فالخبرة تضمنت عناصر شتى ، أبرزها : الدستور المكتوب ، وثيقة الحقوق ، التقسيم الإقليمي للسلطات الذي اصطلح على تسميته بالفيدرالية ، الفصل الوظيفي بين السلطات ، الحكم الذاتي - المحلي . تطور نظام حزبي مستقر ينهض على الثنائية ، تعدد وتتنوع التجمعات السياسية التطوعية ، سيادة مثابر الانتقاء القومي . نمو الأفكار والممارسات الديمقراطية . وإذا كان المجتمع الأميركي لم يعرف فيلسوفياً ذاتع الصيت ، إلا أنه أنتج ، في غمار تطوره السياسي ، أدبيات سياسية أسممت ، بلا شك ، في غرس وتكريس قيم المواطنة : إعلان الاستقلال ، الدستور ، الأوراق الفيدرالية التي كتبت لشرح الدستور ، الأحكام القضائية الشهيرة ، الأحاديث الهامة لرجال الدولة ... الخ . وما يُذكر أن هذه الأدبيات ، كان مطلوباً من تلميذ السياسة . في فترة ما بعد الحرب الأهلية . أن يدرسها ويستظهر شطراً منها . وبالنسبة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية ، كان انتصار الشمال على الجنوب ، في الحرب الأهلية ، معناه أولوية التصنيع على الزراعة ، وهو الأمر الذي استتبع : نمو المدن . تزايد معدلات الهجرة ، ظهور الوحدات الصناعية والتجارية الضخمة . تغير العلاقات الطبقية . ثم ظهور الولايات المتحدة . كقوة عالمية كبيرة . كل ذلك ، ولد مشكلات وحاجات سياسية جديدة . ولكنه هيأ . في الوقت ذاته ، فرصاً وموارد جديدة ، لمحاباة

---

المشكلات وابشاع الحاجات . فتزايد الثروة سمح بانشاء مراكز جديدة للتعلم . ومع الا يبان بقيمة التكنولوجيا والعلم ، ظهرت أنماط معرفية جديدة ؛ وترتب على ازدهار التجارة ، وتحسن وسائل النقل والمواصلات ، انتقال الأفكار والناس بهولة .

حقاً، ان المفاهيم وأساليب التفكير المرتبطة بعلم السياسة القاري (الأوروبي) قد تبناها الجيل الأول من علماء السياسة الأميركيين . فعل غرار تقليد التحليل السياسي القاري ، ركز علم السياسة الأميركي في البداية ، على الدولة والسيادة والقانون . وكان أسلوب التناول تاريخياً نظرياً فلسفياً . إلا أن الصورة تغيرت بعد ذلك . حيث دخلت الى علم السياسة موضوعات جديدة (الفيدرالية ، فصل السلطات ، الحكم المحلي ، مشاكل الهجرة ، التصنيع ، والتحضر) ، وحيث اتجهت المنهاجية السياسية صوب الواقعية .

وإذا كان التأثير القاري ، بصفة عامة ، قد توارى مع أمركة العلم ، إلا أن التأثير البريطاني لم يض محل كثيراً . بحكم اللغة المشتركة ، وتشابه المؤسسات السياسية ، ووجود أرضية مشتركة من التقاليد الفكرية . لا غرابة ، والحالة هذه ، أن تنتشر كتابات عدد من علماء السياسة البريطانيين ، أمثال : جيمس برايس (الكوندولت الأميركي) ، والتراجيوت (الدستور الإنجليزي ، الفيزاء والسياسة) ، جراهام والاس (الطبيعة الإنسانية في السياسة) . على أن هذه الأعمال الفكرية ، رغم ذيوعها ، لم تتصد للشؤون والقضايا الخاصة للمجتمع الأميركي . مما فرض على علماء السياسة الأميركيين أن يولوها اهتمامهم . فكان ان اكتسب علم السياسة طابعاً أميركياً . ويتعلق التطور الثاني بانشاء أقسام أكاديمية بالجامعات لعلم السياسة . وفي هذا الصدد ، يلاحظ أنه قبل عام (١٨٨٠) لم تكن السياسة تدرس في أقسام أكاديمية خاصة بها ، بل في داخل أقسام التاريخ والفلسفة والقانون والأخلاق والاقتصاد . وكان الهدف من تدرسيها مجرد التدريب على العمل في الجهاز الإداري ، والمشاركة في الحياة العامة . وجاء عام (١٨٨٠) ليشهد مولد وضع جديد لتدريس السياسة . ففي حزيران (يونيو) من العام المذكور ، أنشأت جامعة كولومبيا مدرسة لعلم السياسة ، من بين مهامها تنظيم برامج لدراسات الدكتوراه في ذلك العلم . كما افتتحت جامعة جون هوبكينز عام (١٨٨٣) قسماً خاصاً للدراسات التاريخية والسياسية . لقد كان برنامج الدراسة في الجامعتين متشابهين ، من حيث الاهتمام بمستوى الدراسات العليا ، أكثر من مستوى الدرجة الجامعية الأولى ، ورفض أسلوب التلقين والاستظهار ، والعناية بالبحث التطبيقي ، واعتقاد المنهاجية التاريخية - المقارنة ، والميل الى تطبيق الأساليب المنهجية وأنماط التفكير السائدة لدى العلوم الطبيعية .

أما الوجه الأخير ، لتطور علم السياسة قبل الحرب العالمية الأولى ، فهو تراجع المنهاجية التاريخية - المقارنة ، التي تبنتها الدراسات السياسية في الجامعتين المذكورتين . ويجد هذا التراجع مبرراته ، في كثرة وتنوع الاهتمامات العملية المباشرة ، وجاذبية الأفكار وأساليب المنهجية التي طرحتها الميدانين المعرفية الأخرى .

وفيما بين الحربين العالميتين ، اتسع نطاق علم السياسة واكتسب مزيداً من العلمية . فقد برزت أهمية

---

العلاقات الدولية والقانون الدولي ، وانعكست خبرات تلك الفترة في علم السياسة ، بدرجة ما : إنشاء وانهيار عصبة الأمم ، قيام واستمرار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ، ظهور النازية في المانيا ، والفاشية في ايطاليا . كل هذا دفع « تشارلز ميريم » وغيره ، الى خلق علم سياسة قادر على توقع وتجنب المؤسف من الأحداث السياسية . ففي مقالته « الحالة الراهنة لعلم السياسة » وكتابه « جوانب جديدة للسياسة » عاب ميريم ، على علم السياسة ، افتقاره للعلمية ؛ ودعا الى بذل جهد مخلص بناء ، من أجل وضع الأساس العلمي للسياسة . ورأى أن علم النفس والأساليب الكمية يمكن أن تُسهم بتصنيف وافر في هذا الموضوع . ويدو أن صيحة ميريم ، لم تذهب سدى ، بدليل أن علماء السياسة مجتمعون شيكاغو بذلوا ، خلال الثلاثينيات ، محاولات جادة ومكثفة ، من أجل بناء الصرح العلمي للسياسة .

كذلك ، أخذ علم السياسة يتحرّك نحو التدويل ، أي ، الخروج من دائرة الأمركة ، الى دائرة أرحب ، تختضن العالم الغربي كله . ففي العشرينات والثلاثينات ، كان لعدد من علماء السياسة الانجليز ، أمثال كاتلن ولاسکر وفاينر ، خطط وشأن كبيرين في المجتمع الأميركي ، ليس فقط من خلال الكتابة ، بل أيضاً عن طريق التدريس ، والقاء المحاضرات في الجامعات الأمريكية . وشهدت تلك الفترة هجرة عدد كبير من العلماء الاجتماعيين الأوروبيين الى الولايات المتحدة ، وكذا العديد من الشباب الذين أكملوا دراساتهم العليا هناك : كارل دويتش ، الفريد ديموند ، كارل فرديريك ، أرنست هاس ، ستانلي هوفمان ، سيموند نيومان ، هانز مورجانشو ، ليوستراوس ، هانز كلس ، هنري كيسنجر وغيرهم . ولا شك في عظم الاضافة ، التي أسداها هؤلاء الى علم السياسة ، خاصة وأنهم يمثلون ثقافات ومبادرات مختلفة ، وتقالييد وفلسفات ومناهج متباعدة .

كذلك شهدت فترة ما بين الحربين تناقصاً بطيئاً وتدربيجاً في أهمية ارتباط السياسة بالتاريخ والقانون ، وتصاعداً في أهمية ارتباطها بعلوم الانתרופولوجيا والنفس والاجتاع والاقتصاد . فهارولد لاسوبل ، يكتب : « علم النفس المرضي والسياسة ». ويتحذّل كاتلن من الاقتصاد نمودجاً تحليلياً للسياسة في كتابه « العلم والمنهجية السياسية ». ويكتب ستيفارت رايس عن « المنهجية الكمية في السياسة ». وظهرت الادارة العامة والرأي العام كميدانين للدراسة والبحث .

وإذا كانت المنهجية التاريخية قد تقلصت أهميتها ، بحيث أصبح التاريخ أحد المصادر وليس المصدر الأولى للكشف عن القوانين السياسية ، ظلت المنهجية المقارنة مستخدمةً في مجالين : دراسة الحكومات الأجنبية ، وأنظمة الحكم المحلي . الأول ، اقتصر في معظمها على الحكومات في الدول الأوروبية ، واصطبغت المقارنة بطابع وصفي شكلي . أما الثاني ، فانصب على حكومات الولايات في الأنظمة الفيدرالية ، وسادته ، بدوره ، نزعه وصفية شكلية .

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وحتى الآن ، مرّ علم السياسة بتطور ضخم ، لا يبالغ اذا اعتبرناه

«ثورة» متعددة الوجوه، أملها واقع الصراع بين العسكريين الرأسمالي والاشتراكى، واستقلال دول العالم الثالث. وبروز حركة عدم الانحياز، وثورة التوقعات المتزايدة التي أصبحت معها التنمية قضية تشغله بالعالم كله. والتطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال، وتقدم صناعة الحاسوب الالكترونية، والانفتاح على العلوم الاجتماعية الأخرى.

يتمثل الوجه الأول لتطور علم السياسة في اتساع نطاقه؛ فلم تعد دراسة السياسة الدولية تقف عند حد العلاقات فيما بين الدول، بل أصبحت تتناول كذلك، العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية، فيما بين المجتمعات السياسية، بين الدول والشركات عبر القومية... الخ. كما اتسع مجال السياسة المقارنة جغراً فياً، وأعيد بناء اطارها الفكري، في محاولة احتضان وتناول كافة النظم السياسية. وتطورت الادارة العامة، بحيث غدت قادرة على معالجة مشاكل الادارة والتنمية في المجتمعات غير الغربية. كما حدث فيضان في دراسات التصويت والرأي العام.

ويتمثل البعد الثاني للتطور، في الانتقال من المنهج التقليدية إلى المنهج السلوكية. فالتحليل القانوني للسياسة تضعف شوكته، والمنهج التاريخي يتوارى، والمنظور الفلسفى المثالى وكذا الفلسفى البراجماتى يتراجعان. وبدلًا من ذلك، يُقبل علم السياسة على المنهجية السلوكية، بأمل أن يصبح علمًا حقيقياً، أو علمًا متحررًا من القيم (Valu-Free) ان السلوكية ترفض مجرد الوصف والتجريد والتجريب، الذي لا يحكمه إطار نظري؛ يعنيها السلوك الفعلى الذي يقبل: الملاحظة، وضع الفروض، جمع معلومات في ضوء إطار نظري ويدفع اختبار الفروض، تعلم وتطبيق الأساليب الاحصائية والرياضية، ثم الوصول الى تعميمات تفسّر مزيداً من الظواهر، بدرجة كبيرة من الوضوح والتبسيط. ويحصل بما سبق، بل ونتيجة له، تنوع اقتربات تحليل الواقع السياسي، وأدوات جمع البيانات بخصوصه. فمن حيث الاقربات، هناك: تحليل النظم، الجماعة، الصفة، الطبقة، الصراع، الاتصال، البنائية - الوظيفية، وضع القرار. ومن حيث الأدوات، يكفي أن تذكر الملاحظة، والمقابلة، والاستارة، فضلاً عماً أتاحه الكمبيوتر من إمكانيات هائلة لتخزين ومعالجة البيانات.

ويتعلق البعد الثالث لتطور علم السياسة، بالتأكيد على الجانب الحركي للظاهرة السياسية. فالعلم لم يعد علمًا وصيفاً سكونياً، بل أصبح يُعني بدراسة وتحليل التفاعلات السياسية. لقد تحول عن البنية الى العملية، أي من نظر تحليل استاتيكي الى نظر تحليل ديناميكي؛ وبالتالي صار ممكناً دراسة ظواهر، مثل: التغير السياسي، والثورة، والصراع، والعنف.

أما الوجه الأخير للتطور، فيتعلق بالاتجاه نحو بناء النظرية العامة في علم السياسة، أي الوصول الى منطوقات أو قوانين عامة تلخص الحركة الفعلية، أو المفترضة، للمتغيرات السياسية. لقد اشتکي دايفيد ايستون، في كتابه «النظام السياسي»، المنشور لأول مرة عام (١٩٥٣)، من عجز النظرية السياسية عن

---

توجيه البحث السياسي ، بحكم نزعتها التاريخية والفلسفية . ومنذ هذا التاريخ ، شهد علم السياسة قدرًا هائلًا من التنظير ، بفضل الجهود الخلاقة ، التي بذلتها زمرة من علماء السياسة الأميركيين بالذات .

#### رابعاً : علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى : انقسام أم تواصل

يلتقى علم السياسة مع غيره من فروع العلم الاجتماعي ، كالاقتصاد والاجتماع والنفس والانתרופولوجيا ، على وحدة الموضوع : أنماط التفاعل الشري ، أي الإنسان داخل الوحدات الاجتماعية ، من حيث سلوكه ومنجزاته ورغباته وقيمته . ويسيراً للتعامل مع كل هذه الجوانب ، دراسةً وتحليلًا . جزء العلوم الاجتماعية إلى فروع ، اختص كلٌ منها بجانب معين . غير أن الحدود بين العلوم الاجتماعية تحكمية ومرنة ؛ فالقول بها ، لا ينفي ما بينها من تفاعل وتدخل ، يفرضه تعدد الحقيقة الاجتماعية وتشابك عناصرها .

وهكذا ، فإن علم السياسة ذاتيته . ولكن علاقته بقية فروع العلم الاجتماعي شديدة الوثوق . إلى درجة أنه يقال «علم السياسة مثل بولندة ، كلاهما عرضة للغزو من كل جانب ». مما هو سياسي يتعارق مع ما هو اجتماعي ، وثقافي ، واقتصادي ، وتاريخي .

وتزعم العلوم الاجتماعية بشمول اختصاصها للمجالات غير السياسية ، بل وتزعم أيضًا ، أن ما هو سياسي يستحسن أن ينظر إليه ، كله أو بعضه ، على أنه تابع لما تدعى اختصاصها عليه . ومهما تكن هذه المزاعم ، فليس بوسع علماء السياسة أن ينكروا ، سواء الترابط بين الظاهرة السياسية والظاهرة الاجتماعية عموماً ، أم أهمية العون ، الذي يمكن أن تقدمه العلوم الأخرى لفهم الحقيقة السياسية .

لقد نشأ علم السياسة في أحضان التاريخ والقانون . ورغم أنه راح يستقل عنهما ، ويخلق لنفسه تقاليد خاصة به ، تحت تأثير المدرسة السلوكية ، إلا أن العلاقة بينه وبينهما ما تزال قائمة بدرجة أو أخرى . فال Shawahed التاريجية ، يعتمد عليها عالم السياسة أحياناً في اختبار فروضه ، وهي أيضاً ، قد تلقي ضوءاً على مدى مصداقية النتائج التي يستخلصها من دراسة الحاضر<sup>(٣٠)</sup> . ومن ناحية أخرى ، لا يصح أن يضرب عالم السياسة صفحًا ، عن بعد القانوني - الشكلي للحقيقة السياسية ، وهو ينشد معرفة أوجهها المختلفة .

وب قبل الحرب العالمية الأولى ، تحدث نفر من أبرز علماء الاجتماع ، عن شدة التعانق بين السياسة وعلم الاجتماع ، على اعتبار أن دراسة ما هو سياسي يجب أن يكون في إطار تناول المجتمع بوجه عام . بل إن السوسيولوجيين الأوائل ، أمثال ماكس فيبر ، وروبرت مشر ، والفريديو باريتو ، وأميل دوركايم ، لم يغزوا الطرف عن المؤسسات والثقافة السياسية ، في محاولة التوصل إلى تعليمات بشأن المؤسسات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي . لقد اهتموا بالتحليل السياسي ، كجزء من اهتماماتهم السوسيولوجية .

حقاً ، إن علم السياسة صار له استقلاله عن علم الاجتماع . إلا أن عملية الأخذ والعطاء بينهما مستمرة . فعلماء السياسة ، يستفيدون من علم الاجتماع ما يرونـه نافعاً من مفاهيم ومناهج . فالباحث السياسي ، المعنى

بدراسة النتيجة السياسية مثلاً، لا يستطيع أن يتجاهل عملية التعبئة الاجتماعية ، بما تتطوي عليه من تحول في الأنساق الثقافية للأفراد ، وليس يُخفى أيضاً ما يarserه الواقع الاجتماعي من تأثير ، على الولاء والصراع والاستقرار السياسي . وبالمقابل ، فان الباحث السوسيولوجي ، المهم بدراسة التحول في القيم وال العلاقات الطبقية والأنساق التعليمية والعائلية ، يجد نفسه مُطالباً بأن يأخذ في الحسبان آثار السياسة الحكومية والآيديولوجية السائدة<sup>(٢١)</sup> .

وبالنظر الى وثوق الصلة بين السياسة والاجتاع ، ليس غريباً ان يظهر علم الاجتماع السياسي ليتمثل دائرة الاهتمام المشترك بينهما . إنه العلم الذي يحاول تطبيق المدركات والمناهج السوسيولوجية ، على دراسة المؤسسات والسلوك السياسي .

أما ارتباط السياسة بالاقتصاد فقد لفت انتباه المفكرين على مر العصور . وفي القرن التاسع عشر بعد الميلاد ، ظهر علم الاقتصاد السياسي ، معبراً عن التزاوج بين الميدانين . هذا العلم ، عصف به فيما بعد تاركاً كلا الميدانين بلا أساس صلب ، سواء لتفصير أو توجيه السياسات العامة؛ لأن السنوات الأخيرة ، شهدت حركة قوية استهدفت تحقيق مزيد من التعاون بين الاقتصاد والسياسة ، وإحياء علم الاقتصاد السياسي . ذلك أن الاقتصادي الذي يريد تناول التنمية الاقتصادية ، في مجتمع ما ، لا يستطيع أن يغفل دور السياسات الحكومية ، واستقرار وشرعية النظام السياسي القائم . كذلك فإن التحليل الجاد للواقع السياسي ينبغي أن يأخذ الأوضاع الاقتصادية بعين الاعتبار<sup>(٢٢)</sup> .

إن هناك أعمالاً عظيمة ، في إطار علم السياسة ، تمّت على أيدي اقتصاديين طبقو المفاهيم وأساليب التحليل الاقتصادي . وفي نفس الوقت ، فان من علماء السياسة ، من بره نجاح علم الاقتصاد في تطوير المناهج الكمية . فراحوا يعيدون بناء علم السياسة ، باستخدام الأفكار والتكتيكات الاقتصادية . لقد ظن هؤلاء ، أن تطبيق النماذج الاقتصادية على دراسة المشكلات السياسية هو الطريق الى جعل السياسة علماً حقيقياً .

ويُعزى احياء المنظور الاقتصادي للسياسة ، الى عاملين : أولهما ، القبول المتزايد بجدوى النماذج الرياضية والاحصائية ، في صياغة نظرية عامة للسياسة . وثانيهما ، طبيعة المشاكل التي يواجهها علم السياسة حالياً: الفقر ، والصراع العرقي ، وقضايا التحضر . ويقتضي حل هذه المشكلات تخصيصاً للموارد ، بما يحقق أهداف النظام السياسي . وفي هذا الخصوص ، تبدو جاذبية ووجاهة التحليل الاقتصادي .

وبالاضافة الى ما تقدم ، تتصل السياسة بعلم النفس اتصالاً شديداً ، فقد اهتم علماء النفس - وهم في سبيل التعرُّف على عملية تكوين الاتجاهات - بفحص القيم والسلوك السياسي . كما أثّرت دراسات الشخصية في الكتابات السياسية ، اذ نوهَ ميريام بالأهمية القصوى لعلم النفس ، وتمرّكزت معظم أعمال هارولد لاسوبل ، حول المزاوجة بين نظرية التحليل النفسي والسياسة<sup>(٢٣)</sup> .

هكذا ، فإن ثمة غارات فكرية بين علم السياسة وأشقاءه من العلوم الاجتماعية . فمجال اختصاص علم السياسة ، يتعرض لغزو العلوم الأخرى من آن لآخر . ويبدو أن علماء السياسة لا يستنكفون هذا الغزو بشكل مطلق ، وإنما يرجعون به أحياناً ، لا سيما إذا كان من شأنه اثراء الدراسة العلمية للسياسة . كذلك ، فإن علم السياسة ، بدوره ، يجوز أحياناً على عيده من العلوم الاجتماعية ، في سعيه الحثيث من أجل تطوير المعرفة والمنهجية السياسية . على أن علم السياسة ، رغم التبادل الحاصل بينه وبين غيره من ميادين العلم الاجتماعي ، يظل له تميزه عنها . فهو يركّز على علاقات القوة والسلطة . وإذا كان السوسيولوجيون يتصدون لدراساتها أحياناً ، فإن اهتمامهم بها يتضاءل اذا قيس باهتمام علماء السياسة . كذلك ، ينشغل علم السياسة دائماً بالبحث في مسببات السلوك السياسي وال العلاقات السياسية ، بينما تستخدم العلوم الاجتماعية الأخرى السلوك السياسي أحياناً ، في محاولة تفسير الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية . ومعنى هذا ، ان السياسة ، في نظر علماء السياسة ، متغيرٌ تابع ، ولكنها ، لدى السوسيولوجيين والاقتصاديين ، متغيرٌ مستقل .

#### ملاحظات ختامية

لا أريد للخاتمة أن تكون تلخيصاً ، لما ناقشه الدراسة ، بل أريدها نظرة طائر إلى الحالة الراهنة لعلم السياسة في الوطن العربي ، أول ما يلاحظ في هذا الخصوص ، أنه من الناحية المؤسسية ، تخلو معظم الجامعات العربية من أقسام لعلم السياسة . أما الجامعات القليلة التي تتضمن برامجها دراسات سياسية ، فمنها ما يفرد لها قسماً قاتماً برأسه ، ومنها ما يجعل لها قسماً مشتركاً مع مقررات أخرى ، كالاقتصاد والقانون والإدارة . كذلك تفتقر أغلب البلدان العربية إلى جمعيات لعلم السياسة ؛ وبالتالي ، لا تكاد توجد مجلات متخصصة في هذا الميدان من ميادين المعرفة .

ومن ناحية المقررات الدراسية ، فيندر أن توجد عنها كتب مدرسية باللغة العربية . والاعقاد الأساسية ، إنماً أن يكون على مذكرات مكتوبة على عجل في الغالب ، أو على الاملاء ، الذي لا يعني ما يصاحبه عادةً من آثار سلبية : سأم الاستاذ والطالب ، غياب المران العقلي ، وربما شعور الطالب بالاهانة لعقليته . ونادرًا ، ما تتضمن برامج الدراسة ، مقررات عن السياسة والحكم في الدول العربية . وفي بعض الجامعات يُحظر تماماً تدريس كل ما له صلة بالفكرة الماركسية والنظم الشيوعية . ويفغل على دراسات علم السياسة ، الوصف وليس التحليل ، والمناهج التقليدية وليس المناهج الحديثة . أما قصة البحث السياسي ، فعللها أكثر درامية ، فأغلب علماء السياسة المرتبطين بالجامعات ، انتهي بهم الأمر إلى أن يكونوا مجرد « مدرسین » ، وكأن البحث ليس من شأنهم . وهذا يصعب على المرء أن يجد لهم انتاجاً علمياً جاداً . وفي نفس الوقت ، ليس هناك مركز أو معهد علمي للبحوث السياسية ، ولكن ، توجد بضعة مراكز ، من بين مهامها إجراء دراسات سياسية . من ثم ، يتضح مدى التخلف الذي يعني منه علم السياسة . وفي محاولة تفسير ذلك التخلف ، يمكن الاشارة إلى ثلاثة عوامل :

أولها : طبيعة الجماعة الأكاديمية المستقلة بعلم السياسة . اذ ، فضلاً عن قلة عدد علماء السياسة في الوطن العربي ، يلاحظ أئمّهم لا يشكّلون مجموعة متجانسة ، حق على مستوى الجامعة نفسها . فمنهم من كان تخصصه في مرحلة البكالوريوس ، أو الليسانس بعيداً عن العلوم السياسية ؛ ورغم أنّهم جميعاً - فيما خلا استثناءات طفيفة - قد نالوا درجة الدكتوراه في العلوم السياسية ، إلا أنّهم يعكسون مدارس فكرية مختلفة ، بحكم تعدد الدول التي أتّوا دراساتهم العليا فيها . مثل هذا التنوّع في المدارس الفكرية ، ليس شرّاً في حد ذاته ؛ فهو في الجامعات ومراكز البحوث الأميركيّة مثلاً ، مصدر خصب وغاء لدراسات علم السياسة هناك . ولكنّه في الوطن العربي ، للأسف ، مصدر تفكّك وصراع ، ينذرُ ما يتّسم به الانسان العربي ، بوجه عام ، من تعصّب لرأيه ، اذ يعتبره جزءاً لا يتجزأ من شخصيته ، ويعتبر الرأي الآخر هجوماً شخصياً عليه . فمن تعلم في فرنسا مثلاً ، يتّشّع للمدرسة الفرنسية ، ويتبعد في محاربها ، ويندد بما عداها من مدارس فكرية . ونجد الموقف عينه لدى من تعلم في أميركا أو بريطانيا أو كندا ... الخ . وليس يخفى ما ينطوي عليه ذلك الوضع من آثار سلبية أو - إن شئت فقل - مدمرة ، بالنسبة لعلم السياسة .

وثانيها: الوضع الاقتصادي لاستاذ الجامعة عموماً . ففي بعض البلدان العربية ، وفي مقدمتها مصر ، يتّقاضى الاستاذ مرتبًا متواضعاً ، بحيث لا يجد مناصاً ، في سبيل زيادة دخله ، من تحمل أعباء تدريسيّة إضافية ، تستنفد وقته وجهه ، بما يؤثر على أدائه العلمي تأثيراً سيئاً؛ وفي بلدان أخرى ، كالسعودية والكويت والإمارات ، يتّقاضى الاستاذ مرتبًا ضخماً يكاد يقتل الحافز على البحث والانتاج العلمي .  
ويتعلّق السبب الثالث بغياب ، أو عرج الديقراطية السياسية في البلدان العربية . فالقيادات الحاكمة - من حيث تفتّت المعارضة ، وتتبرّم بالتقد والخلاف في الرأي ، حق وإن زعمت خلاف ذلك - لا تشجّع دراسات علم السياسة ، لأنّها بطبعتها ، تفتح العيون وتتبّه الأذهان الى الواقع النظم السياسي هنا وهناك ، فتحدث المقارنات التي تحمل في طيّاتها احتلالات المطالبة بالتغيير .

أضف الى هذا ، أن الكبت السياسي يفرض قيوداً على حرية الفكر ، مما يحول بين الباحث وبين المعالجة الجادة للقضايا السياسية المختلفة .

وأياً كانت مظاهر وأسباب تختلف علم السياسة في وطننا العربي ، فالامر الذي لا شك فيه - من وجهة نظرى على الأقل - أن علم السياسة في العالم العربي بحاجة الى ثورة ، تصبح معها اهتماماته عربية بدرجة يعتقد بها ، وتتصبّح معها مناهجه وأدواته قادرة على تناول تلك الاهتمامات .

## الحواشي

- (١) من هؤلاء تقي الدين أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ الْقَرِيزِيِّ ، انظر د. عز الدين فودة: مذكرات في علم السياسة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١ .
- (٢) د. حسن صعب: علم السياسة ، بيروت ، دار العلم للملاتين ، ١٩٧٦ ، ص ٢١ .
- (٣) Arthur Haywars, and John Sparkes. Cassell's English Dictionary, London, Fourth edition, 1975, p.79
- (٤) Julius Gould, and William Kolb, A Dictionary of the social Sciences, London, Tavistock publications, 1959, pp.515-516.
- (٥) حارث الفاروقى : المجم المقاونى ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٧٠ ، ص ٥٣٣ .
- (٦) د. حسن صعب ، مرجع سابق ، ص ١٩ .
- (٧) William Welsh, Studying Politics, London, Thomas Nelson and Sons Ltd, 1973, p.4
- (٨) Gabriel Almond, and James Coleman,eds. the politics of the Developing Areas, New Jersey, Princeton University press, 1960. pp.6-7.
- (٩) Harold Lasswell, politics, who gets, when and How, New York, McGraw Hill, 1936.
- (١٠) David Easton, A Framework for political Analysis, New Jersey, Prentice-Hall, Inc, 1965, p.57.
- (١١) Michael Weinstein, Systematic political theory, Columbus, ohio, Charles E. Merrill, 1971, pp.7-11.
- (١٢) انظر ، على سبيل المثال : Maurice Duverger, the Study of politics, Translated by Robert Wagoner. London: Thomas Nelson and Sons Ltd, 1974, p.12
- (١٣) William Welsh , op. cit, pp.5-6, and Maurice Duverger, op. cit, pp.12-15.
- (١٤) William Welsh, op, cit, p.5
- (١٥) Philippa Strum, and Michael Shmidman, On Studying Political Science, California, Good year Publishing Company, 1969, p.10.
- (١٦) V. Avanasyev Marxist philosophy, Moscow. Progress, Publishers , 1965, p.328.
- (١٧) V.I. Lenin, Collectes Works, Vol. 41, p.382.
- (١٨) V. Afanasyev, op. cit, p.329-330.
- (١٩) V.I. Lenin, Selected Works, Vol. 3, p.574.
- (٢٠) انظر مثلًا: A.N. Yakovlev et al., Fundamentals od Political Science, Textbook for Primary Political Education, Moscow, Progress Publishers, 1975.
- (٢١) د. عز الدين فودة ، مرجع سابق ، ص ٢ .
- (٢٢) يعتبر ابن تيمية من أشهر الفقهاء المسلمين ، الذين استخدمو مصطلح السياسة الشرعية للدلالة على السياسة العادلة ، والولاية الصالحة ، أو جوامع السياسة الالهية والايالية النبوية التي لا غنى عنها للراعي والرعاية . انظر: أبو العباس أَحْمَدُ بْنُ تَمِيمَةَ (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) ، السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعاية ، تحقيق وتعليق: محمد ابراهيم البنا ، محمد أَحْمَدُ عَاشُورَ ، القاهره ، دار الشعب ، ١٩٧١ .
- (٢٣) د. حسن صعب ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .
- (٢٤) Fauzi Najjar, Al. Farabi, On Political Science, The Muslim World, Vo. XIVIII, No. 2, April, 1958.
- (٢٥) د. حسن صعب ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .
- (٢٦) المرجع السابق نفسه: ص ٨٢ - ٨٣ .
- (٢٧) عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، بيروت ، دار احياء التراث العربي ، د. ت. ص ٣٠٣ .
- (٢٨) يمكن ان يجد القارئ مناقشة لختلف أوجه السياسة في عديد من المصادر ذكر منها :

---

David Apter, Introduction to Political Analysis, Cambridge, Mass Winthrop Publishers, Ins. 1977,  
pp.17-24, H. Victor Wiseman Introduction: Government, Politics and Political Science, in H. Victor  
Wiseman, ed., Political Science, London, Routledge and Kegan Paul, 1967, pp.1-29, William Welsh,  
op. cit, pp.21-22. and philippa Strum and Michel Shmidman, op. cit., pp.21-25.

(٢٩) اعتمدنا في هذا، بصفة خاصة على المصدر التالي :

Dwight Walder, Political Science: Tradition, Discipline, Profession, Science and Enterprise, in: Fred  
Greenstein and Nelson Polsby, eds, Handbook of political Science, Vol. I, Massachusetts,  
Addison-Wesley Publishing Company, 1975, pp.1-116.

Richard Jensen, History and the Political Scientist, in, Seymour Lipset, ed., Politics and the Social Sciences, New Delhi, Wiley Eastern Private Limited, 1972, pp.1-28. (٣٠)

Scott-Greer, Sociology and Political Science, in: Seymour Lipset, ed., op. cit, pp.65-100. (٣١)

Seymour Lipset, Introduction, in: Ibid, p.XV. (٣٢)

Dwight Walder, op. cit., p.76. (٣٣)